تحذيرات من انهيار اقتصادي خلال أسابيع... والطب الشرعي يحسم ملف الجندي

مصر: المعارضة تُفشل حوار «الرئاسة»... واعتصام «التحرير» مستمر

تشييع جثمان الناشط محمد الجندي تحول إلى مواجهات عنيفة في طنطا ... وفي الإطار محمد البرادعي

■ البرادعي: العالم لن يدعم نظام «الإخوان» دون مشاركة وتوافق وطني حقيقي

القاهرة - «وكالات»: تأجلت جلسة الحوار الوطني التي كان مقررا انعقادها امس بمقر الرئاسة المصرية لمدة يومين، مع إصرار قوى معارضة على المقاطعة، بينما شدد القيادي في جبهة الإنقاذ محمد البرادعي على ضرورة تحقيق «توافق وطني» لإنقاذ البلاد من انهيار اقتصادي محتمل في غضون عدة شهور، على حد قوله».

وقال نادر بكار المتحدث باسم حزب النور للجزيرة إن التأجيل جاء لمنح فرصة لمساعي الحزب والأطراف المختلفة لإقناع القوى والأحزاب المقاطعة للحوار بالانضمام إليه.

من جهة أخرى قالت تقارير صحافية ان قيادات من حزب النور وجبهة الإنقاذ الوطني وممثلي قوى وأحزاب سياسية عقدوا اجتماعا مغلقا امس لاستكمال النقاش بشأن إمكانية انضمام هذه القوى للحوار الوطني.

من جهته دعا المعارض المصري القيادي بجبهة الإنقاذ محمد البرادعي إلى «توافق وطني» من أجل الفوز بقرض من صندوق النقد الدولي تشتد الحاجة إليه لإنقاذ البلاد مما قال إنه انهيار اقتصادي محتمل في غضون شهور.

وحث البرادعي الرئيس محمد مرسي على تعيين «حكومة قوية وممثلة لجميع الأطياف تضم وزير مالية محتكا للعمل مع صندوق النقد». وقال البرادعي في مقابلة مع قناة الحياة التلفزيونية «إن جميع دول العالم أمريكا وأوروبا والخليج لن يعطوا هذا النظام دعما على الإطلاق لا قرشا أبيض ولا قرشا أحمر بما في ذلك صندوق النقد الدولي، دون مشاركة وطنية حقيقية وتوافق وطني».

وقال البرادعي إنه يعتقد أن مصر ستواجه انهيارا اقتصاديا خلال أسابيع، موضحا انه يمكن ان يكون في غضون شهرين أو ثلاثة «لا أكثر». وردا على سؤال عن الهدف الحقيقي للمعارضة، قال إن المعارضة لا ترغب برحيل مرسي بقدر ما تسعى لتسيير الأمور، موضحا أن «المسألة أكبر بكثير.. إحنا عايزين نمشّي البلد».

وكان القيادي بجبهة الإنقاذ عمرو موسى قد دعا من جانبه الحكومة والمعارضة إلى الاتفاق على تأجيل الانتخابات البرلمانية المتوقعة في أبريل لستة أشهر والعمل معا لإصلاح الاقتصاد.

في هذه الأثناء علق حزب مصر القوية مشاركته بالحوار الوطني، ورأى محمد عثمان عضو المكتب السياسي للحزب الذي يترأسه عبد المنعم أبو الفتوح أن الرئاسة لا تتعامل بجدية مع المبادرات المختلفة التي طرحتها القوى والأحزاب السياسية. وقال إنه لا توجد ضمانات حقيقية من جانب الرئاسة لتنفيذ ما سينتهي إليه الحوار من قرارات.

ووصف عثمان تلك المبادرات -وأبرزها مبادرة حزب النور الأخيرة التي تتضمن إقالة الحكومة والنائب العام- بأنها بدايات جيدة لحل حقيقي للأزمة.

يشار إلى أن الرئاسة المصرية أكدت في بيان سابق أن أجندة الحوار مفتوحة لمناقشة أية قضايا وطنية ترى القوى السياسية والمجتمعية ضرورة إضافتها لجدول الأعمال «إيمانا من الجميع بأنه لا بديل عن الحوار لتأمين مسار التحول الديمقراطي في مصر، وأنه السبيل الأول للتقريب بين الرؤى السياسية المتنوعة».

وقال المتحدث الرئاسي ياسر علي إن مرسي سيشارك في جولة الحوار الوطني الجديدة التي تضم القوى السياسية والفاعلة في مصر لمناقشة جدول أعمال مفتوح يضم جميع القضايا المطروحة من مختلف القوى الوطنية.

■ احتجاج أمام «ماسبيرو» على استمرار معتصمي «الميدان» في إغلاق «المجمع»

ووصف المتحدث المرحلة التي تمر بها مصر حاليا بالدقيقة، داعيا مختلف القوى السياسية الفاعلة للمشاركة. وشدد على الترحيب بجميع القضايا والملفات ووجهات النظر المختلفة ودون شروط مسبقة أو خطوط حمراء.

يأتي ذلك بينما احتج المئات أمام مبنى التلفزيون في ماسبيرو بوسط القاهرة على استمرار معتصمي ميدان التحرير في إغلاق الميدان وكذلك مجمع المصالح الحكومية الضخم في الميدان لليوم الثالث على التوالي ومنع الموظفين والمواطنين من الدخول.

وعلى صعيد منفصل حسم مسؤول كبير بمصلحة الطب الشرعي في مصر الجدل بشأن ملابسات وفاة الناشط محمد الجندي، وقال إنه قتل في حادث سيارة ولم يتعرض لأي تعذيب من الشرطة، خلافا لرواية ناشطين.

وقال عماد الديب مساعد كبير الأطباء الشرعيين إن «تقرير الطب الشرعي نفى وجود احتمالات لوفاة الجندي نتيجة تعذيب»، مشددا على نفي التعرض لأي ضغوط خلال كتابة التقرير النهائي لوفاة الجندي.

وذكر الديب أن تشريح جثة الجندي «23 عاما» أثبت أن السيارة التي صدمته كانت تسير بسرعة جنونية، موضحا في تصريح لـ«بوابة الأهرام» أن الطب الشرعي أرسل تقريره إلى النيابة في عشرين صفحة مع قرص مضغوط عليه معلومات تفصيلية، إضافة إلى الصور والأفلام التي تم التقاطها لجثمان الجندي.

وأوضح أن الطب الشرعي حقق في أربعة محاضر للنيابة كانت تتضمن روايات متناقضة، وأكد أن الجندي أصيب بشرخ وترّيف على سطح الجمجمة وكسر خمسة من أضلاعه اليسرى فوق القلب نتيجة للسيارة التي صدمته. وذكر أن الجندي دخل على الفور في غيبوبة كاملة متأثرا بالإصابات، مشيرا إلى أن الغيبوبة أثرت بشكل كبير على مختلف وظائف الأجهزة خاصة التنفس وغيرها من الوظائف الحيوية.

كما قال مساعد كبير الأطباء الشرعيين إن تحليل ملابس الجندي أثبت أنه تعرض لصدمة عنيفة من السيارة.

وكان نشطاء من أصدقاء الجندي قالوا إنه اعتقل مع محتجين آخرين يوم 25 يناير الماضي الذي وافق الذكرى الثانية للثورة المصرية، بينما نقلت رويترز عن مصادر أمنية أنه نقل إلى معسكر للأمن المركزي حيث جرى استجوابه وتعرض لتعذيب.

في المقابل نفت وزارة الداخلية تلك الاتهامات قائلة إن الجندي صدمته سيارة يوم 28 يناير الماضي ونقل إلى مستشفى الهلال حيث توفي بعدها بأيام. وقد تفجرت احتجاجات عنيفة أثناء جنازة للجندي في القاهرة ثم أثناء تشييعه لدفنه في مسقط رأسه بمدينة طنطا في محافظة الغربية بدلتا النيل الأسبوع الماضي.

■ الديب: الناشط محمد الجندي قتل في حادث سيارة ولم يتعرض لتعذيب من الشرطة

استأنفت ضد قرار تسليم السنوسي لـ«الجنائية»

ليبيا تستنجد بحلفائها لبسط سيطرتها على الحدود

باريس - «وكالات»: دعا وزير الخارجية الليبي الحلفاء الغربيين والعرب امس الأول إلى تقديم يد العون لإحكام الرقابة على حدود بلاده لمنع المتمردين الإسلاميين المهزومين من القدوم من مالي مما يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في ليبيا.

وتخشى حكومة طرابلس التي تكافح بالفعل لفرض الأمن بعد عامين من الإطاحة بمعمر القذافي من أن يسعى مقاتلون مرتبطون بتنظيم القاعدة الى اللجوء لأراضيها الصحراوية الشاسعة بعدما يخرجهم هجوم تقوده فرنسا من مالي.

وبالفعل استقبل العديد من الجماعات الإسلامية وجماعات انفصالية متمردة الفوضى المحيطة بالقتال في مالي والاطاحة بالقذافي وحكام مستبدين آخرين في انتفاضات الربيع العربي لبناء ترساناتها من الأسلحة والتحرك بحرية عبر الحدود غير المحمية في شمال افريقيا وغربها.

وكان تدفق مقاتلين قبليين جرى تسليحهم أصلا في ليبيا أحد الأسباب التي أدت إلى أزمة مالي- حيث سيطرت جماعات متمردة على ثلثي شمال البلاد العام الماضي مما أثار مخاوف من أن يحولوا المنطقة إلى قاعدة تنطلق منها هجمات المتشددين.

وقال وزير الخارجية الليبي محمد عبد العزيز بعد اجتماع في باريس مع مسؤولين من الدول التي ساعدت في الإطاحة بالقذافي إنه لا بد من إغلاق الحدود لمنع المتشددين من العودة إلى ليبيا.

واستضافت فرنسا اجتماعا لوفود من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول عربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لبحث سب تحقيق الاستقرار في ليبيا ولكن لم يتقرر شيء ملموس على ما يبدو.

وقال عبد العزيز متحدثا لرويترز إنه حصل على تعهدات من فرنسا وبريطانيا وتركيا وبلدان أخرى بتقديم دعم فني ومعدات لكنه قال إنه لا بد من بذل المزيد لتأمين حدود بلاده البالغ طولها أربعة آلاف كيلومتر.

وتابع وزير الخارجية الليبي قائلا إن بلاده لا تستطيع إرسال أناس مدربين بدون تكنولوجيا متقدمة للاستطلاع أو بدون حراسة مناسبة للحدود حيث لن يكون تأمينهم ممكنا.

وأضاف انه لا بد من الاتفاق لاحقا فيما بين طرابلس وتلك الدول على الخدمات التي يجب أن تدفع ثمنها ليبيا وتلك التي يمكن أن تحصل عليها بالمجان.

وقال عبد العزيز إنه لم تتوافر أدلة بعد على أن المتمردين عبروا إلى ليبيا بالفعل عن طريق الجزائر.

ورفض كذلك تقديم تقديرات لتكلفة حماية الحدود. وأرست السعودية في عام 2009 عقدا قيمته مليار دولار لإقامة سياج من الأسلاك الشائكة على حدودها مع العراق البالغ طولها 900 كيلومتر.

وأدى قرار فرنسا التدخل في مالي إلى توترات في المنطقة حيث هدد إسلاميون متشددون بمهاجمة المصالح الفرنسية والغربية. وقتل مسلحون مرتبطون بالقاعدة 38 شخصا معظمهم رهائن أجانب الشهر الماضي عندما سيطروا على محطة للغاز في الجزائر انتقاما من التدخل الفرنسي. ودخل بعض المسلحين الجزائر من جنوب ليبيا.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في الاجتماع في باريس «جميعنا مقتنعون بأن مسألة الأمن تخص كل هذه البلدان المجاورة». وأضاف «بمساعدة ليبيا على تحقيق الأمن فإننا نساعد على تحقيق امتنا».

السنوسي

وتشعر الدول الأوروبية التي من المقرر أن ترسل بعثة إلى ليبيا لإدارة الحدود بحلول يونيو بقلق أيضا على الأوضاع الأمنية داخل ليبيا.

وحثت تلك الدول رعاياها على مغادرة مدينة بنغازي في شرق ليبيا يوم 24 يناير بعد أن أشارت بريطانيا إلى تهديد «محدد ووشيك».

وحذرت مطالبة الغربيين بمغادرة ثاني كبرى المدن الليبية غضب الليبيين الذين يتطلعون إلى الفوز باستثمار أجنبي لإعادة بناء البنية التحتية المحطمة وإعطاء دفعة لصناعة النفط بعد الثورة.

وعلى صعيد غير بعيد استأنفت ليبيا امس الأول ضد قرار المحكمة الجنائية الدولية بتسليم عبد الله السنوسي رئيس مخابرات الزعيم الراحل معمر القذافي للمحكمة قائلة انها قادرة على محاكمة مسؤولي نظام القذافي في ليبيا.

وقال قضاة المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي إنه يجب على ليبيا تسليم السنوسي لدوره المزعوم في تدبير أعمال انتقامية ضد المحتجين في انتفاضة 2011 التي أطاحت بالقذافي.

وأضاف القضاة أنهم سيقررون لاحقا كيفية الرد إذا استمرت ليبيا في احتجاز السنوسي. وللمحكمة سلطة إحالة الأمر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقال المحامي الليبي أحمد الجهني الذي يعد همزة الوصل بين الحكومة الليبية والمحكمة الدولية إن ليبيا ستستمر في المطالبة بحقها في محاكمة السنوسي.

وقال الجهني لرويترز وهو يتصفح أوراق الاستئناف إن ليبيا أكملت يوم الثلاثاء الأوراق المطلوبة للاستئناف بعد أن أمرت المحكمة بتسليم السنوسي.

وأضاف أن ليبيا ستستمر في عملية الاستئناف كي تبرهن انها قادرة على محاكمة السنوسي.

قالت إنها حشدت قواتها على امتداد حدودها

جوبا تتهم الخرطوم بعرقلة إقامة المنطقة العازلة

جوبا - «وكالات»: اتهم جنوب السودان امس الاول السودان بحشد قوات على امتداد حدودهما في اشارة على عدم احراز تقدم في الجهود الرامية لإقامة منطقة عازلة بين الجارين واستئناف صادرات النفط الحيوية لاقتصادهما.

واقترب الجانبان من الدخول في حرب في ابريل الماضي بعدما اندلعت آسوأ اشتباكات حدودية منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011 بموجب اتفاقية السلام الشامل التي انهت الحرب الأهلية.

وتوسط الاتحاد الافريقي في اتفاق في سبتمبر لوقف العمليات العسكرية. لكن البلدين لم يتمكنا من إقامة منطقة حدودية منزوعة السلاح واستئناف صادرات النفط من جنوب السودان عبر خطوط الأنابيب في السودان كما اتفقا في محادثات اديس ابابا.

ويشترط السودان إقامة هذه المنطقة العازلة للسماح باستئناف صادرات النفط. وأوقف جنوب السودان انتاجه النفطي البالغ 350 الف برميل يوميا قبل عام بعد خلاف مع السودان بشأن الرسوم.

وقال نائب وزير الدفاع في جنوب السودان ماجاك داجوت للصحفيين في العاصمة جوبا يوم الثلاثاء «شهد الشهران الماضيان حشدا غير عادي للقوات على امتداد حدودنا المشتركة مع جمهورية السودان». ولم يذكر اي أعداد.

واضاف «قواتنا في حالة استعداد قصوى لصد اي هجوم من الخرطوم. سنظل في مواقعنا الحالية وسنلتزم ببنود الاتفاق «الموقع في سبتمبر»».

وقال داجوت إن جنوب السودان أبلغ الدول الاخرى في المنطقة والاتحاد الافريقي ومجلس الأمن الدولي بما وصفه بالانتهاكات الحدودية من قبل السودان في الآونة الاخيرة.

واضاف «نشعر بالقلق مجددا من هذه العقلية المتشددة ومن النخبة الحاكمة في الخرطوم التي تريد تصعيد الوضع على الحدود وربما اشعال حرب بين البلدين».

وكانت وكالة السودان للانباء قالت يوم الأحد إن لواء مشاة عزز الأمن في حقل هجليج النفطي على الجانب السوداني من الحدود المتنازع عليها. ولم يتضح ما اذا كان داجوت يشير إلى هذه القوات.

وقال حاكم ولاية جنوب كردفان أحمد هارون لوكالة السودان للأنباء إن الوضع آمن ومستقر في حقل النفط الذي سيطر عليه جيش جنوب السودان لفترة وجيزة في ابريل نيسان الماضي.

ومن المقرر ان يستأنف السودان وجنوب السودان المحادثات في اديس ابابا هذا الشهر لكن الدبلوماسيين لا يتوقعون احراز اي تقدم فيما يتعلق بإقامة المنطقة الحدودية.

ولم يسفر اجتماعان بين الرئيس السوداني عمر حسن البشير ورئيس جنوب السودان سلفا كير الشهر الماضي عن كسر الجمود وذلك بسبب انعدام الثقة بين البلدين كميراث للحرب الأهلية الطويلة. ويحتاج البلدان إلى جانب استئناف ضخ النفط إلى تحديد ملكية قطاع كبير من الحدود الذي يبلغ طولها حوالي 2000 كيلومتر.

وقال جيش جنوب السودان يوم السبت إنه قتل سبعة مقاتلين من ميليشيا يدعمها السودان كانت قد عبرت إلى ولاية أعالي النيل.

جنود سودانيون على الحدود مع الجنوب

تونس: «الداخلية» تقذف بكرة اغتيال بلعيد... في مرمى الإرهاب

تونس - «وكالات»: أعلن وزير الداخلية في الحكومة التونسية المؤقتة علي العريض أن هناك تقدما في التحقيقات في قضية اغتيال القيادي شكري بلعيد، وقال العريض في مقابلة مع التلفزيون التونسي إن هذه القضية «إرهابية» وقد تكشف عن تورط ما سماها بشبكات سياسية، وأضاف أنه يمكن الاستعانة بجهات أجنبية للمساعدة في التحقيقات.

في الوقت نفسه قال العريض وهو قيادي في حركة النهضة الإسلامية إن الأجهزة الأمنية تواصل ملاحقة شبكات أسلحة في تونس، لكنه أضاف أنه لا يستبعد وقوع عمليات مسلحة، وأكد العريض أن التحقيقات والملاحقات الأمنية كشفت عن وجود كميات من الأسلحة منها ما هو فردي يتم الاتجار به، ومنها ما يهرب من الحدود الليبية. في هذا السياق أوضح أن الأجهزة الأمنية استطاعت تفكيك عدد من الشبكات الإرهابية، كما تقوم بحملة مداهمات لعدد كبير من المنازل في مختلف أنحاء الجمهورية بشتبه باحتوائها على أسلحة.

ولم يقدم العريض تفاصيل حول الشبكات الإرهابية التي فككت، علما بأن وزارة الداخلية التونسية سبق لها أن أعلنت عن اعتقال عدد من العناصر الإرهابية المسلحة، كما ضبطت كميات متفاوتة من الأسلحة والذخائر الحربية في أنحاء مختلفة من البلاد.

واعتبر أن بعض الاحتجاجات والمظاهرات الاجتماعية أو بعض الحوادث الكبيرة مثل حادثة اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، تعطل مواصلة ملاحقة العناصر الإرهابية، لأن الجهاز الأمني يكون مستنفرا لحماية الأمن العام.

وقال العريض إن الجهاز الأمني في بلاده يصعب عليه تجنيد طاقاته لحماية الأمن العام وفي نفس الوقت تتبع الإرهابيين والمسلحين.

ولفت الوزير التونسي إلى أن المؤسسة الأمنية سخرت أكبر طاقم ممكن لكشف حقيقة اغتيال بلعيد، مؤكدا أنه أعطى التعليمات لوضع جميع الإمكانات تحت تصرف الفرقة التي باشرت التحقيق في القضية، حيث تقدمت التحريات والأبحاث للكشف عن هوية المشتبه به.

وتحذر الأوساط السياسية من تنامي العنف في تونس، ومن تزايد النشاط الإرهابي في البلاد، خاصة تهريب الأسلحة من ليبيا وتجنيد شباب التيار السلفي المتشدد للقتال في سوريا وفي مالي.

ويخشى مراقبون أن تتحول تونس إلى بؤرة للمجموعات الإرهابية، ومع ذلك تحاول الحكومة الحالية التقليل من شان هذه التحذيرات التي وصلت إلى حد دق ناقوس الخطر بعد أن تبين أن الهجوم الذي استهدف منشأة الغاز الجزائرية في منطقة عين اميناس شارك فيه 11 تونسيا ضمن المجموعة الإرهابية المهاجمة.

من جانبها نفت وزارة الداخلية التونسية امس الاول وجود جهاز أمني موازٍ لجهاز الأمن الوطني، وذلك تعقيبا على تقارير إعلامية عن وجود مجموعات شبه أمنية تتولى حماية الممتلكات العامة والخاصة في الأيام الماضية.